

التسرّب الأوروبي لدواخل البلاد التونسية والمصالح الاقتصادية بعد ثورة 1864

European infiltration into the Tunisian country and economic interests after the revolution of 1864

محمد البشير رازقي*

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بـجندوبة (تونس)

Rezgui.medd@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2023/07/31	2023/04/04	2022/10/02

الملخص:

طرحنا في هذا المقال إشكالية أساسية: ما هي علاقة ازدياد أهمية دواخل البلاد التونسية بعد ثورة 1864 بمظاهر تسرّب النفوذ الأوروبي؟ وما هي علاقة الاستشراق، بالتشابه مع العلوم الجديدة في القرن 19 (علم الخرائط، علم الآثار، الانثروبولوجيا، التصوير الفوتوغرافي)، في تسهيل تسرّب الأوروبيين إلى دواخل البلاد التونسية وترسيخ المصالح الاقتصادية؟

اعتمدنا أساسا على وثيقتان غير منشورتان حُفظتا بالسلسلة التاريخية بالوطني التونسي. تطرقت الوثيقة الأولى إلى رحلة علمية إيطالية بالجنوب التونسي مباشرة بعد ثورة 1864. وتحدثت الوثيقة الثانية على سعي عدد من الفرنسيين إلى الاستثمار في تجارة الحلفاء بوسط البلاد التونسية مباشرة بعد الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا (1870-1871).

الكلمات المفتاحية: المصالح الأوروبية؛ البلاد التونسية؛ ثورة 1864؛ الاقتصاد؛ اتفاقيات.

Abstract:

In this article, we raised a basic problem: What is the relationship of the increasing importance of the interior of the Tunisian country after the 1864 revolution to the manifestations of the leakage of European influence? And what is the relationship of Orientalism, with the intertwining with the new sciences in the 19th century (cartography, archaeology, anthropology, photography), in facilitating the infiltration of Europeans to the interior of Tunisia and the consolidation of economic interests? We relied mainly on two unpublished documents preserved in the Tunisian National Historical Series. The first document dealt with an Italian scientific trip in southern Tunisia immediately after the revolution of 1864. The second document talked about the efforts of a number of French people to invest in the Allied trade in the center of the Tunisian country immediately after the French defeat against Germany (1870–1871).

Key words: European interests; Tunisian countries; revolution of 1864; economy; agreements.

مقدمة:

مثّلت ثورة 1864 حدثاً مفصلياً في البلاد التونسية سواء على مستوى طبيعة الصراعات وتوازنات النفوذ الداخلية، أو من ناحية الجغرافية السياسية للإيالة عموماً وعلاقتها بالدول

الأجنبية. انتبهنا في عمل سابق إلى علاقة التنافس الفرنسي/الانكليزي على البلاد التونسية في تعميق أهمية دواخل البلاد التونسية بعد أن كانت سواحلها مستحوذة على كامل الانتباه. مثل الداخل التونسي مصدر ازعاج جيوبولوتيكي لفرنسا بسبب وجدوها بالجزائر ومدخلا مهماً لمدّ النفوذ الإنكليزي في شمال افريقيا عموماً والمغرب خصوصاً¹.

طرحنا في هذا المقال اشكالية أساسية: ما هي علاقة ازدياد أهمية دواخل البلاد التونسية بعد ثورة 1864 بمظاهر تسرّب النفوذ الأوروبي؟ وما هي علاقة الاستشراق، بالتشابك مع العلوم الجديدة في القرن 19 (علم الخرائط، علم الآثار، الانثروبولوجيا، التصوير الفوتوغرافي)، في تسهيل تسرّب الأوروبيين إلى دواخل البلاد التونسية وترسيخ المصالح الاقتصادية؟

اعتمدنا أساساً على وثيقتان غير منشورتان حُفظتا بالسلسلة التاريخية بالوطني التونسي. تطرّقت الوثيقة الأولى إلى رحلة علمية إيطالية بالجنوب التونسي مباشرة بعد ثورة 1864. وتحدّثت الوثيقة الثانية على سعي عدد من الفرنسيين إلى الاستثمار في تجارة الحلفاء بوسط البلاد التونسية مباشرة بعد الهزيمة الفرنسية أمام ألمانيا (1870-1871).

1- الوثيقة عدد 1: إيطاليا واسترجاع نفوذها بتونس بعد الوحدة

تُبرز لنا هذه الوثيقة سعيًا إيطاليًا محمومًا إلى تعويض تأخّر إتمام وحدتها ممّا أثر على نفوذها في تونس على حساب فرنسا وإنجلترا. ساهمت حرب الوحدة الإيطالية (1860-1861) في تغيير السياسة الخارجية لإيطاليا خاصة مع سعيها لتدعيم نفوذها في البحر الأبيض المتوسط²، ولهذا كثيرا ما عارضت فرنسا قيام الوحدة الإيطالية، فإيطاليا مفكّكة تضمن المحافظة على النفوذ الفرنسي سواء في القارة أو في شمال افريقيا³.

تأثّرت الدول الأوروبية بعد الثلث الأول من القرن 19 بتغيّرات كثيرة أهمّها الزيادة الحادّة في الإنتاج ووسائل النقل والتقنيات المالية، وتقلّص بالمقابل حجم الأسواق الأوروبية⁴، ممّا جعل الدول الأوروبية جائعة إلى أراضي جديدة لتوفير المواد الأولية (ولما لا يد عاملة

التسرب الأوروبي لدواخل البلاد التونسية والمصالح الاقتصادية بعد ثورة 1864

رخصة) وأسواق لتسويق منتوجاتها. دُعِمت هذه السياقات الرأسمالية فكرة القومية وتدُعِمت بها أيضا⁵: تحتاج الدولة إلى كيان سياسي واضح ومحدّد بدقّة لتدافع عن وجودها، وتعتمد الرأسمالية على هذه الدولة كمرتكز أساسي لتوسّعها في الداخل والخارج، أي لشرعنة وجودها. فالمنفعة متبادلة بين فكرة الرأسمالية والقومية. ولهذا تضاربت مصالح فرنسا مع فكرة توحيد إيطاليا وألمانيا⁶. وقد أسّس مشروع إيطاليا بداية ستينات القرن 19 لمحاولة استرجاع روما لإرثها المتوسطي، وهذا ما يُهدّد وجود فرنسا لا في الجزائر فقط، بل في كلّ شمال إفريقيا.

تتنزّل الوثيقة عدد 1 في هذا السياق الدولي المعقّد: سياق ما بعد الوحدة الإيطالية المتشابكة مع أزمات عديدة في ستينات القرن 19 من قبيل الحرب الأهلية الأمريكية (1761-1865)، ثورة 1864 في الإيالة التونسية (1864)، ثورة القبائل في الجزائر (1864)، أحداث بيروت ودمشق الدموية (1860-1861) وحروب أهلية عديدة في أوروبا وآسيا والمكسيك وأمريكا اللاتينية⁷.

وصلت الرحلة الإيطالية العلمية إلى الجنوب التونسي بعد ثورة 1864، ونستخرج من الوثيقة مجموعة من الاستنتاجات:

- سعى الفريق العلمي إلى البحث والتنقيب عن المعادن الثمينة مثل الذهب والفضّة والحديد بغاية تلبية الجوع للمواد الأولية التي تحتاج لها رأسمالية الدولة الإيطالية الحديثة.

- وصلت الفريق العلمي الإيطالي بعد التنسيق مع السلطات التونسية وبموافقتها ودعمها بالرجال والأدوات وضمان أمنها وأماكن الإقامة وتسهيل التحرك بين القبائل. نطرح هنا فرضية أساسية سبق أن طرحناها استنادا إلى وثائق أرخى: دائما ما كان أعوان الدولة التونسية بعد سنة احتلال فرنسا للجزائر (1830) يسعون إلى إقامة تحالفات دولية مع دول مضادة مصالحها لمصالح فرنسا، أي الاحتماء

بأعداء فرنسا. وقد طبّق أعوان الدولة في تونس هذه السياسة عبر التحالف الطويل بين خزندار وإنجلترا⁸. وظّفت التونسية هذه المناورة من خلال هذه الوثيقة مع الدولة الإيطالية حيث سهّلت تحرّك الفريق العلمي الإيطالي في إضرار واضح بالمصالح الفرنسيّة.

- أبرز الإيطاليون اهتمامهم بعلم نشأ في أوروبا خلال القرن 19 ومازال لم يُؤسس في البلاد التونسية ألا وهو علم الآثار. يبرز لنا هذا التفصيل فارق حضاري بيّن خاصة على مستوى صناعة الذاكرة. لا ننسى هوس إيطاليا بإرثها الروماني بتونس.

- قام الفريق العلمي الإيطالي بعمل خرائطي (كرطوغرافي) مهمّ خلال هذه الرحلة عبر رسم دقيق للمسالك والطرق الأساسية والفرعيّة والجبال، وأسماء الأماكن باستخدام آلات متطوّرة حينها (مثل آلات التصوير الفوتوغرافي). وقد وظّف علم الخرائط خلال القرن 19 لإنفاذ مصالح الأوروبيين خاصة في الأراضي المجهولة لديهم⁹.

- حاول عدد من العلماء استقاء معلومات من السكان حول طبيعة الجيش التونسي وتمثّل الأهالي للأجانب وللسلطة الحاكمة وعدد أفراد القبائل وإمكانيّات كلّ قبيلة من السلاح والجنود، وطبيعة العلاقات العدائيّة بين القبائل¹⁰، والعلاقة الجبائيّة بين السلطة والسكّان ودور الجباية في الثورة، وعلاقة المجتمع المحليّ بالدولة العثمانيّة ومدى اعتراف السكّان بشرعيّة السلطان العثماني¹¹.

- أشارت الوثيقة إلى نقطة مهمّة جدا وهي رغبة فرنسا في شقّ قناة تمرّ على الجنوب التونسي تربط بين الضفة الشماليّة والشرقيّة للمتوسّط (تأثرا بقناة السويس التي افتُتحت سنة 1867). والمهمّ أن الفريق العلمي شرع في حملة تشويه لهذا المشروع بتعلّة استنزافه أموال طائلة من الخزينة التونسيّة بدون منافع مُنتظرة. ولكن الحقيقة هي رغبة إيطاليا في توسيع نفوذها في الإيالة التونسيّة على حساب فرنسا.

نستنتج أخيرا أنه لا يمكن لنا فهم هذه الوثيقة بدون موضعتها أولا ضمن السياق الرأسمالي حيث تحتاج الدول الصناعية إلى منبع للمواد الأولية وبلدان لتسويق منتوجها. ثانيا ضمن صراع بين الدول الأوروبية لمدّ النفوذ في المتوسط وبالتالي في البلاد التونسية. وثالثا في سياق نشأة أفكار حديثة في أوروبا أثّرت ضرورة على مجمل بلدان العالم من قبيل تطوّر العمل الخرائطي (نشأة الصور الفوتوغرافية)، نشأة الأنثروبولوجيا (النظرية الانقسامية مثلا) وبرز علم الجغرافية السياسية (شق القنوات مثلا) وتأسيس علم الآثار.

2- الوثيقة عدد 2: فرنسا وسياق الهزيمة أمام ألمانيا (1870-1871).

حرّرت هذه الوثيقة في سياق دولي وأوروبي صعب. مثلت سنة 1870-1871 منعرجا صعبا للدولة الفرنسية بعد هزيمتها أمام بروسيا، والاعلان على الوحدة الألمانية. هاجس أزق السياسة الفرنسية طوال القرن 19، حيث سعت فرنسا، كما لاحظنا في الوثيقة الأولى، إلى عرقلة الوحدة الألمانية والإيطالية لتبقى أولا سيّدة القارة الأوروبية، وثانيا لتقليص عدد المنافسين على المستعمرات والثروات الخارجية¹². مثّلت الهواجس الاقتصادية أهمّ أشكال الصراع في هذه الحرب¹³. وهذا ما يؤكّد أهميّة الوثيقة التي نحن بصدد دراستها الآن. نستخرج نتائج مهمّة من هذه الوثيقة:

- وقعت الأحداث المحرّرة في الوثيقة آخر سنة 1871 أي مباشرة بعد الهزيمة أمام فرنسا وسقوط نابولين الثالث، أي تبرز زاوية مهمّة للسياسة الاقتصادية الفرنسية الخارجية في مرحلة ما بعد الهزيمة وخسارة جزء مهم من الأراضي الفرنسية الغنيّة (الألزاس واللوران).
- تبرز لنا الوثيقة سعي فرنسا إلى مدّ نفوذها في دواخل البلاد التونسية عبر الاستثمار في تجارة الحلفاء، إلى جانب طبعا تعزيز تواجدتها في غرب البلاد التونسية المجاور جغرافيا للأراضي الجزائرية.

- مثلما تُبرز لنا الوثيقة الأولى، سعت فرنسا إلى توطيد علاقاتها مع قبائل الدواخل سواء لمنفعتها الاقتصادية أو للتهدئة الاجتماعية وضمان عدم الاضرار بمصالحها سواء في تونس أو في الجزائر أو عند إيصال سلع الدواخل التونسي إلى الساحل.
- تؤكد لنا هذه الوثيقة أمرا لاحظناه في الوثيقة الأولى وهو ازدياد أهمية دواخل البلاد التونسية بعد ثورة 1864. فالصراع الأوروبي انتقل إلى الداخل.
- تُبرز لنا الوثيقة إبرام عقد بين تجّار فرنسيين و "أهل زغوان" من أجل إنتاج الحلفاء، جمعها وإرسالها إلى فرنسا مقابل معلوم ماليّ محدّد في العقد. خالف الأهالي العقد بعد أن تسلّموا جزءا من المبلغ المتفق عليه. المهمّ هنا أنّ عددا من أعوان الدولة انحاز للأهالي رغم وضوح صيغة العقد. تُرجع هذا الانحياز لا إلى حبّ للسكان بل توجّسا من ازدياد التسرّب الأوروبي خاصة وأن أعوان الدولة والأهالي لم يخفوا تخوّهم من ازدياد النفوذ الأوروبي بالإيالة¹⁴.

وظّف أعوان الدولة والأهالي المخلّون بالعقد المرجعيّات الدينيّة لشرعنة هذا الاخلال من قبيل أنّ "النصارى" هم سبب الظلم. نفهم من هذا أنّ المصلحة الاقتصادية هي محرّك كلّ صراع مع توظيف الدين كسلاح لاكتساب المنافع.

خاتمة:

تبين لنا من خلال هذا المقال تشابك ظروف البلاد التونسية مع تغيّرات عميقة في المتوسط وفي القارة الأوروبيّة. تأثّرت الإيالة من حدث قيام الوحدة الإيطاليّة حيث حاولت إيطاليا استرجاعها إرثها الروماني، أي المراهنة على الذاكرة. ولهذا تغيّرت سياساتها الخارجية على مستوى المتوسط بعد سنة 1861. كما تأثّرت البلاد التونسية من الهزيمة الفرنسية أمام بروسيا وإعلان الوحدة الألمانية، حيث كثّفت فرنسا من مجهودها الاقتصادي والسياسي لترسيخ نفوذها في البلاد التونسية، وبالتالي حماية الجزائر والحفاظ على مكانتها في المتوسط وفي شمال افريقيا غموما.

جديدة ومكملة للبحث.

الوثائق:

نص الوثيقة عدد 1

"الحمد لله. وصلّى الله على سيّدنا ومولانا وآله وصحبه وسلّم. قدوم جماعة الطليانيّة إلى الأعراض بمكتوب من الهمام المفخّم مولانا وزير الحرب لأخذ جماعة الطليانيه إلى قابس في أواخر شهر جمادى الأولى وهو يوم الثلاثاء (الثلاثاء) صحبتهم محبّنا الأوضباشي وترجمان مسلم وترجمان يهوديّاً ونزلوا بدار القابض اليهودي حاي حدّاد. وتلقّاهم الأجلّ المرعي الأمير آلاي سيّدي أحمد زروق خليفة الأعراض ونزلوا عفشتهم (حملهم) بالليل فيهم من يقول ثلاث وستون صندوقاً غير مجلّدين حسب ممّا بهم آلة. ولما أطلّعنا على بعضهم وجدنا بعضهم شرب وآلة أكل مكرونة وروز (أرز) وكواغظ كتابه كلّه. بلغنا يوم قدومنا لهم بقابس وشروعهم في الخدمة من قابس بدخول البلاد وبعض أماكن وسألوه عن السوديتوا (الحماية القنصليّة) وصوّرنا البلاد وطلّعوا أعلى المنزل ووزنوها من ناحية القبلة على جهة البحر وبقي يتردّد عنهم العامل والمفاتي. وبعد هذا توجّهوا إلى بلد المطويّة وقاسوا مثل ما ذكرنا، وكذلك وذرف. وتوجّهوا إلى وادي العكاريت وجبل الميده منهم من قال جبل الميده المذكور به مقطع ذهب، وباتوا به ليلتين من غير أن يتركوا أحد يطلع معهم. وبلغنا من الترجمان أنهم عملوا فيه فيشطه (حفلة) وزهو كبير، ونزلوا أيضاً بأرض تلّ الامام وبه هنشير مكثوا فيه يوم وليلة، وسمع منهم من حضر لهم أن الهنشير به معدن فضّة. ورجعوا إلى قابس وتوجّه منهم أنفار إلى جربه في البرّ وأنفار إلى عيون بلدات قابس والجبال والويدان (الوديان) تواجههم ووصلوا إلى وادي جير قرب مطماطه ووجدوا به ممشّة (ممشى) تحت الأرض بيوت قائمة (القائمة) البناء (صحيحه، ودخلوا ذلك الممشا ويومين يذهبوا ويروحوا إليه وهم زاهون (فرحون) من ذلك، ورفعوا منه بعض حجار مكتوبه، ورفعوا من بلد جاره حجرات مكتوبه ومن المنزل كذلك. واكتروا رحلهم (الحمير والبغال) على يد السيد أحمد زروق،

جَمَال (سائق جمال) من المطويّة وطلب منّا كرا(ء) ثمانية من الخيل لركوبهم ومن معهم. وحضرناهم بقابس ورحنا بهم إلى الحامّة وباتوا... عندما. وعند الصباح توجّهت منهم أنفار إلى ناجية الصبّخه (السبخة) جوفي الحامّة وصحبتهم الشيخ بلقاسم بن سعيد ونزلوا بجبل العيدودي وعملوا علامات بالصنّجه وقاموا به يومين إلى أن وصلوا جبل حديفه ورجعوا إلى أرض بالشيمه وجعلوا علامات إلى أرض جبل خشم الريب، وصوّروا الحامّة وعيونها ونواحيها قيّدوها. وتوجّهت نحن وفرقة منهم وصحبت ستّة فرسان من إخواننا إلى طريق نفزاوه، ولما وصلنا وادي المقرون نزلوا به قدر ساعتين. وسئلت الترجمان عن سبب نزولهم قال هذا واد به معدن الحديد. وركبنا وهم يُوزنون في الأرض ويُقيّدون في الأجيال (الجبال) والأمياه (المياه) والهاشر والويدان (الوديان). ووصلنا إلى بلدة... قبلّي عن ثلاثة مراحل من الحامّة ووجدنا الشاوش أحمد ذاهبا إلى الهّمّام... بوطن الجريد وطلبوه النزول بأطرف النخيل وسألهم من معهم من معهم من الخدّام قالوا لم تعطنا الخدمة بوسط البلاد. وساروا إلى البلاد كلّهم بعد تركهم إلى أخبيتهم أطرف النخيل خارج البلاد ورفعوا معهم زوج صنادق وإلى البلاد آلة التصاوير (آلة التصوير الفوتوغرافي) والميزان ونحن معهم ودخلنا من باب البلاد ونظرا بعضهم بعضا وضحكوا، ولما رعيناهم لم حبّوا ننظروهم فيما فعلوا. ونزلوا بدار الشاوش أحمد المذكور وطلبوا بيت وتكن بها ظلمه (لاستخراج الصور) وعنها شعر، وسدّوا ما بها من الرواشن بحيث قطعوا ضوءها وأخذوا مفتاحها ووضعوا بها صنادقهم. وطافوا تلك البلاد وما بها من الفيحجان وصوّروها ورجعوا إلى خيامهم وباتوا تلك الليلة. ومن غد تفرّقوا عن جماعتين منهم من مكث بالبلاد ومنهم من ركب الجمل لجبل الطباقه. وركبت معهم فارس شرف الدين وتوجّهوا إلى بلدان نفزاوه، وقَيّد جميع بلدانهم. وقالوا إلى أخي شرف الدين: هناك بنيان قديمة وممشا (طريق) أتعرفها (؟)، قال لهم لا أعرف ذلك. ودخلوا بلد المنصوره وطافوا بها وصوّروها وأرادوا الدخول إلى البرج بها فمنعهم آغة البرج من الدخول. ومن غد نحن ومن معنا جالسين وصحبتنا زوج أنفار من السفاسقيه يلوّجوا (يبحثون) عن هوايش

(ماشية) ضاعوا لهم والأضباشي والترجمان ونائب الترجمان عن القهوة وناولهم ذلك وقال أحدهم للترجمان: قل لهم واسألهم، وسألني أنتم بني زيد مدة ثمانية أو عشرة سنين فأفقتهم عن الحاكم ومنعتم معاطن الماء، فقلت له لا أعصب الحاكم، وإنما خلف الحاكم عينا خليفة له وضيف بولايته. فقال المحلة التي تعيّنت لكم بها سي حسين آغا وسي عصمان. ثم بعد ذلك تكلم الترجمان على لسان الطليانيّ وقال أنتم تعدّون كثير أو قليل، وقام من عندنا ودخل لخيمة وأتى بدفتر وقال مرّة ثانية: بني زيد ما قدر عددهم (؟). قلت له: نركبوا ما يزيد عن خمسمائة خيل. فنكش الدفتر وقال: أنتم تعدّون ستّة آلاف خيل وترسو معكم الحامّة. وقال أيضا خبر عدد ورغمه عشرة آلاف وذكر كذلك الحزم وجلاص والهمامه، وقال بينكم وبين الهمامه وورغمه عداوه. فقلت له: ذلك سابقا وأما الآن من سنين الناس كلّها إخوة. وسألني عن الدية المجبي، فأعرضنا عنه وتكلّمنا بكلام آخر. قال أنتم كنتم تُعطون اثنين وسبعين، فقلت له: نحن نعطا خمسة وثلاثين عن كلّ عام. ثمّ قال أنتم رعيّة السلطان أو رعيّة تونس (؟)، فقلنا له: السلطان الناس كلّها تحت لواءه لأنّه خليفة الرسول صلّى الله عليه وسلّم. وأيضا قال: إذا يأتي إذن من السلطان أو إذن من باشت (باشا) تونس ما تتّبعون (؟)، فأعرضت عنه وشرت (أشرت) لأحد أصحابي كأنّه نادى عيّ. وهناك عين ماء تحت البرج ببلد المنصوره وذهبوا إليها واصطادوا منها الحوت وقدم بعد هذا الأجل الشاوش... من وطن الجريد وصحبتهم اصبايحهم وقت المغرب ونزلوا قرب خيام الطليانيّ وعظموا ملتقاها واجتمعوا بهم وكل من حضر والترجمان بوسط ذلك. ومدح الترجمان الشاوش أحمد ودعا له... وسألهم الشاوش أحمد ما سبب قدومكم وما تطلبوه نقضوه لكم حيث قدّمتم من حضرة أسيادنا... فقالوا له على لسان الترجمان: لم جينا لقضي حاجة غير البحر، الفرقة الفرنصيص مجتهدة في فتحة (قناة) البحر ونحن جينا أننا ننظروا في ذلك يتيسّر حاله أم لا. ووجدنا به ضروره للمسلمين، ولو تقع الفتحة (حفر القناة) لكان أكثر بلدان من وطنكم تهلك من سببه. ولا يتمّ ذلك البحر وفتحان البحر يجب عنه خسارة

قدر ثلاث مائة مليون أو أربع، ولا تحمّموا (لا تفكّروا) في فتحه ولا يصير منه. وفتحته كلّه يجب عنه ثمانية مائة مليون. ومن غد رجعوا الشاوش أحمد والموعين (المعين) المذكور وطلبوهم للذهاب في صحبتهم إلى البلاد ليكن فطورهم هناك، والطلبيانيّه أشهروا لهم بعض السلاح نظره الشاوش أحمد والموعين (المعين) المذكور وقيدوا أسماءهم وذهبوا إلى البلاد صحبتهم وأكلوا الطعام هناك. وآخر ذلك اليوم رحلنا بهم... بتنا بهم الحامّة (بالحامّة) وجدنا فرقتهم الباقية المذكورة باقية بالحامّة يقيسون، وغدا رحلوا إلى قابس¹⁵.

نصّ الوثيقة عدد 2

"الحمد تعريب شكاية من الأفوكاتو مسيو لوبلتي بالنيابة عن مسيو دومرق وكريقر موجّهة للمحترم قنصل الفرنسيّس.

أما بعد فإنّ في الأشهر الأخيرة من سنة 1871 كان أهل زغوان ورياس في حالة هكذا عظيمة من الفقر حتّى أن غالبهم لم يستطع أن يخلص فيما ترتّب عليه لجانب البايليك. وهذه الحالة الشديدة من العسر أحوجت أفقرهم إلى الخدمة بما يمكنهم به من تحسين حالهم، وعزموا على خدمة الحلفة (الحلفاء) التي كان ابتدئ (بدأ) التّجار أن يرغبها إذ ذاك. فاجتمع جانب من هؤلاء النّاس وعقدوا خلطة مع دار دوميرق وكريقر بتونس النايب عنها بزغوان السنيور رينو، فوقع الاتّفاق أنّ الدار المذكورة تسبّق لهم المال وهم يدافعوها بالحلفة التي يجمعونها في وقت معيّن بحساب أربع ريات وستّ خراب لكلّ قطار خضّاري. ومسيو دومرق وكريقر لم يرضوا بهذا الاتّفاق إلّا بشرط موافقة العامل لها. وهذه الموافقة ظهرت للتّجار المذكورين أنّها واجبة أوّلا من جهة صحّة المعاملة المذكورة ثمّ كضمانة لخلاصهم في مالهم. والتّجار المذكورين احتاجوا لهذه الموافقة على وجه الضمان لما لهم لا كالتزام من جهة العمّال لأنهم عاملوا أناس أتوا لهم جماعة واحدة لا يعرفون أساميهم وإنّما رأوا عسرهم، ولا أحد من التّجار كان يفرّط بماله على الصورة المذكورة من غير ضمان. كما أنّ التزام العمّال

الذي ولو أنه لم يكن رسميًا لكانه (لكنّه) كان معقولاً كان أنهم يكونوا كالحرس على إتمام المعاملة المذكورة، وعصب أهل المعاملة إن أخلّوا بما التزموا به. ولا يمكن تفسير أمر المعظم الصادر في 8 شوال 1288 (21 ديسمبر 1871) بغير ذلك المفهوم. وهذا نصّ ما تضمّنه الأمر المشار إليه: بلغنا أنّ أنفار تعاقدوا على قبض ثمن الحلقة وأعانهم ابن مسيو رينو على ذلك وأجلّهم على دفع الحلقة، وقد وافقنا الموافقة التامة على هذا الدفع الذي من شأنه إعانة المحتاجين، ولذلك فإنه يلزم ردّ الباب من أنه يقع خلاص ابن مسيو رينو من غير تعطيل لأنه لا حاجة لهم في أن يقع التشكي منهم. وهذا الأمر (أمر الباي) أعلن خلفاوات زغوان وبوعراة بواسطة القايد سي محمد بن مصطفى بن سلطان (القايد). وقد ظهر للمذكور أن يزيد على ذلك الوصاية الآتية: والمرغوب أنّ الحلقة لا تُباع إلّا للنفر المذكور أعلاه ومن لا يريد أن يبيع له فلا يجمع الحلقة لأن أهل البلاد ييجّلونه على غيره. وحينئذ موافقة الولاة كان فيها مقصدان: إعانة الأهالي الفقراء بواسطة تخديمهم لخلاص حقوق الدولة والحرص على إتمام شروط العقدة المذكورة التي بها منفعة التجار والبلاد معا. وسيرد محلّ للتأمل هل أنّ أمير الأمراء السيّد محمد البكوش مستشار الوزارة الخارجية تحقّق النية الحسنة التي أوجبت صدور أمر سيّده في سيرته في النازلة وهل أنه سعى في قضاء حقوق الفرانساويين في هذه النازلة كما كان الواجب عليه بمقتضى الانصاف والدراهم المسبّقة. إنّما سُبّقت أولاً للعرش الذي قايده سي محمد بن مصطفى بن سلطان وهو الذي أعلن بالأمر العليّ للخلفاوات المكلفين بتنفيذه، ولما حان أوان دفع الحلقة قامت مشكلة وهي أنّ العربان قالوا أن ليس عندهم ما يجزّوا به الحلقة ولذلك لا يتيسّر لهم دفع الحلقة إلّا بأماكن جمعها. والحال أنه كان وقع الاتفاق بأنّ الدفع يكون بالمكان المعبر عنه بمفرق الساقية، فتدخل في النازلة انسان يقال له حسين بن أحمد بن سلامه الهرقلي الذي كانت له خلطة سابقة مع مسيو دومرق وتكفل بأن ينقل حلقة هؤلاء الناس للمفرق المذكور واتفق مع الأعراب على ما يساعده من الأجر من غير أن يكون لمسيو دومرق وكريقر دخل

في ذلك. وبموجب ذلك صار حسين المذكور الواسطة الواجبة بين البايع والشاري فصار معدود عند التجّار المذكورين كالنايب على العرش المطلوب. وحيث إنهم كانوا يقبلون الحلقة من يده صاروا يسبقوا له المال المشرط عليهم تسبيقه للعرش المذكور. وكل ذلك كان واقعا بمعاينة العمّال وبرضاهم. ومع كون المال لم يثمر على أيديهم إلاّ أنه كان يبلغ للبايعين والعمّال لم يزالوا ضامنين للمال المذكور لأنهم وافقوا على العقدة الواقعة ومقدار المال المسبّق بلغ إلى 21777 ريالاً. ومع أنّ المال المذكور لم يُسبّق كلّه بواسطته على الأعراب المذكورين إلاّ حسين الهرقلي تعهّد به كاملاً. وهذا كان واجبا لأنّ موجبات الحساب كانت تقتضي حصر العهدة بيد واحدة ولأنّ حسين المذكور كان يعرف أكثر من غيره الانفار الذين تولّوا قبض المال المذكور ووجب عليهم دفع الحلقة. ومع ذلك كلّ فإن أصل المعاملة بقي تحت وقاية العمّال. وفي أثناء ذلك صارت الحلقة ترد للمفرق ثمّ وقع التعطيل في ورودها ثمّ كفّ بالتمام. وقد ذكرنا آنفاً أن المقدار المسبّق من المال بلغ 21777 ريالاً والحلقة المدفوعة لم تبلغ إلاّ 1901 قناطر وقدر ثمنها 8321 ريالاً، فبقي شائطاً حينئذ لمسيو دومرق وقرير 13456 ريالاً، وهذا الشايط يتبيّن منه محاسبة وقعت بين حسين المذكور وبين نايب مسيو مومرق وكرير بالشهادة العادلة. فما هو سبب الذي منع إتمام العقدة الواقعة، هل إن الأعراب الواقعة معهم العقدة لم يتمّموا دفع الحلقة المسبّق لهم ثمنها هذا ما ادّعاه أولاً حسين الهرقلي، لكن توجد شهادة من أعيان البلاد مكتوبة في 7 شعبان 1286 تقتضي بوجه لا شكّ فيه أن الأعراب الذين سبق لهم المال دفعوا حلقتهم لحسين المذكور، وهناك شهادة أخرى بتاريخ جمادى الثاني سنة 1286 تقتضي أن الحلقة دُفعت لحسين ولأخيه سالم. وعلى كلّ حال فإنّ حسين لم يصرّ على مقاله الأول لأن النفاق كان ظاهراً ولذلك اعترف فيما بعد أنه اتّصل بالحلقة حسبما يشهد بذلك رسوم مكتوبة في شهر جمادى الثانية 1286 تقتضي التزام حسين المذكور بدفع الحلقة المذكورة في مدّة ثلاثة أشهر بما يفني بخلاص مسيو دومرق وكرير بريالات 13456، وسيظهر فيما بعد أن

الالتزام المذكور كان مبنياً على خديعة ولم يقع إتمام ما تضمنته. فيتّضح من ذلك بوجه صريح لا يمكن إنكاره أن حسين تواطئ مع أخيه سالم على اختلاس سلعه كانت دفعت لحسين على وجه الأمانة ليلبغها لمسيو دومرق وكريقر، وهذه خيانة معدودة جناية عند جميع شرايع (شرائع) الدنيا وينال صاحبها العقاب الشديد، والجناية المذكورة ثابتة لأنّ حسين معترف بالنقص لكنها تظهر بأكثر بيان من الأعمال التي تمت بها. وقد تبين من شهادة عدّة أنفار تلقّت وزارة الخارجية شهادتهم أنّه لما علم حسين أن مسيو دومرق اشتكى به أسرع بيع الحلفه فكان يبيعها تارة بنفسه وكان تارة يوجّه أخاه لتونس لبيعها، وكان يبيع حلفته دائماً بالحاضر. وفي أوّل الأمر كان يبيعها بمقادير صغيرة ولما اتّصل بالمال من المركاتي الفرنسي صار يبيعها بكثرة. وهناك أيضاً شهادة أخرى وهي أقوى من الأولى باعتبار الانسان الصادرة منه الشهادة المذكورة وهو أمين سوق الحلفة، فقال المذكور أنه يعرف الأخوين حسين وسالم ولدي المرحوم الهرقلي عرف بأمين الحلفة معرفة تامّة ويشهد مع ذلك بأنّ الأوّل في الذكر يشتري الحلفة من عند العرب والثاني يبيعها بالحاضرة خارجاً عن السوق بمخزن له بسبخة باب علاوه، وأنّ الأخين (الأخوين) متراوكان في متجرهما وكسبهما وأنّ منذ أيّام قال سالم لأخيه: إن دخلت للسجن مدة شهر أو شهرين فإنّي أكتب لك وثيقة فقر وتُسرح من السجن. وأمس سمعت سالم يقول إنّ الحلفة التي وضعها هو وأخوه بالمخزن ليست لهم بل لأحمد عبّاس وسندفعها له ونجعل المخزن باسمه. وأنّ في أوّل دخول الزيتون للمعصره باع سالم بستّة آلاف ريال حلفه لأنفار منهم بولقيه وإبراهيم بن قمره ومحمد المورالي والباروني، فأما محمد المورالي فإنه اشترى بألف ريال والباروني اشترى بألفي ريال، وهذا البيع وقع ليلة الأحد 19 من ربيع الثاني 1290. ومما يزيد هذه الشهادات قوّة هو أنّها صدرت بإذن الوزارة ويتّضح من ذلك أن حسين وسالم استلوا على سلعة هي لتجّار فرانسويين وباعوها من غير أن تكون ملكاً لهم، وأخذوا مالها والحال أنه كان أمّنهم عليها أهل عرش رياس وعامل زغوان والتجّار الفرانسويين، وحينئذ كان من الواجب عقابهما

وغرمهما بالمال المختلس لأنّ الآداب والعدل يقتضيان ذلك. وكان واجبا ذلك على الولاة (الولاة) بالخصوص لأنّ المعاملة المذكورة كانت في عهدتهم لما وقعت العقدة بموجب أمر عليّ أو ما وقع تسبيق المال من المركاتيّة المذكورين للعمّال الذين كانت في عهدتهم المعاملة المذكورة لما كان حسين وسالم معدودين من أعوان العماله المذكورين في المعاملة المذكورة حيث وقع الرضاء بهما من الجانبين بأن يكونا الواسطة بين العرش المذكور وبين المركاتيّة المذكورين. ومع ذلك فإنّه سيتبيّن أن بسبب أمير الأمراء السيّد محمد البكوش لم تنفصل النازلة بموجب أصول الحق والانصاف. وقد مضى من ذلك العهد خمس سنين ولم يزالا مسيو دومرق وكريقر من غير نوال حقهما في النازلة وذلك لكثرة وقوع التلاعب والحيل. وبقي علينا الآن أن نحكي صورة سعي المركاتيّة المذكورين وتشكيهم وما نتج لهما من ذلك، والحكاية المذكورة ستكون محزنة ولكن يلزمنا تحمّل مشقة ذلك حيث أنّ الحكاية المذكورة هي من ملحقات هذا المعروض ومتّمة له، ولعلّ تكون فيه فائدة لمعرفة كيفيّة السيرة مهمى تعلق أمر في نازلة فرانسواية مطلقا. فقد قلنا آنفا أنّه لما وصل قدر الثلث من الحلقة المشتركة للمفرق بطّل توجيه الباقي. فحينئذ اشتكى مسيو دومرق وكريقر للعامل سي محمد بن مصطفى بن سلطان، والمذكور لم يكثرث لتشكيهم كائما لم يكن وجود الأمر العليّ الذي ذكرنا نصّه آنفا. وهذا الإهمال وعدم المبالاة من جهته يوهمان أنّه أوصى على ذلك حتى يبقى وقتا بيد حسين الهرقلي ليتّم اختلاسه للشاكين المذكورين. فعند ذلك رفع مسيو دومرق وكريقر شكايتهما لرئيس الضبطيّة فسُجن المذكور حسين أخاه سالم، ولكن بعد ثلاث أيّام أطلق سالم من السجن فرفعت الشكاية للأمير الأمراء السيد محمد البكوش. واقتضى نظر المذكور أن يبقى سالما مسرّحا بدعوى أنه لم توجد حجّة دين عليه ولا روكية (مؤامرة) بينه وبين أخيه حسين، والحال أنّ الحجج الموجودة في النازلة تقتضي أن حسين وسالم قبلا الحلقة معا وأنهما تعاونا على بيع هذه الحلقة المسروقة وأنه يوجد ارتواك (مؤامرة) بين الأخين (الأخوين)، وهناك حجّة أخرى تقتضي اشتغال سالم بالخصوص في

هذه النازلة وهو أنّ مسيو رينو كان يُنازع ذات يوم في شأن ميزان الحلفة فأجابه سالم بأنه وزن بالميزان العطاري وأنّه لو لزمه دفع الحلفة بالميزان الحضّاري لما كان يخلّصه ذلك، فهل كان يلزم البحث إن كان هناك حجة في الدين المذكور على سالم وإن كانت حجة في الارتواء بين الأخين لأنه لم يكن ذلك هو الركن المعتر، بل هذا الركن هو أنّه وقعت سرق بيّنة فكان يلزم البحث عن على الجنات(ة) وعلى من شاركهم في الجناية. وقد تبين أن سالم شارك وأعان أخاه حسين عن علم منه في اختلاس الحلفة التي كان الواجب عليهما دفعها لمسيو دومرق وكريقر كما تبين أنّه أخفى جانباً من الحلفة المذكورة بمخزن له بالسبخة، وأنه يوجد تعاضد بين الأخين على السرقة المذكورة. وشهادة الأمين صريحة في ذلك فيصعب الفهم كيف أمكن أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش أن يُعامل برقة وعناية إنسانا اجتمعت فيه هذه الشبهات القويّة ولا شكّ أنه لو وقع بقاء الأخين بالسجن ولو أُستعمل معهم تلك الوسائل التي تستعملها الولايات(ة) التونسية غالباً للدع في حقّ المجرمين لكان خلص مسيو دومرق وكريقر في حقهما منذ مدّة وحسين بقي مسجوناً مدة خمسة أشهر ولم يظهر منه ما يُستدلّ به على قرب انفصال النازلة ومسيو دومرق وكريقر في حقهما منذ مدّة وحسين بقي مسجوناً مدّة خمسة أشهر ولم يظهر منه ما يُستدلّ به على انفصال النازلة ومسيو دومرق وكريقر كانا يرجيان أن الدولة تستعمل مع حسين تلك الوسائل التي تقهر بها العنيدين على ضياع حقوق الناس وجرى في عقل المركاتيّة المذكورين أن الولايات(ة) الذين ترتّبت عليهم المسؤوليّة في هذه النازلة لا يبقوا غير مكترثين لهذا الحال وأنه لا بدّ من أنّهم يتحرّكون يوماً وطمعهم في ذلك كان مبنياً على ثورة حسين الهرقلي وأخيه بحيث أنه يتيسّر لهما خلاصهم، ولكت غاب أملهم في ذلك عاجلاً. وكان إذ ذاك سالم الهرقلي وغيره من أصحاب حسين يتحايلوا على مسيو دومرق وكريقر يتوسّلوا إليه بغاية أوجه الرغبة حتى حملوا المركاتيّة المذكورين على سراح حسين من السجن بضمانة أخيه وهؤلاء الذين رغبوا سراح حسين احتجّوا في ذلك بأنّ حسين له عدّة ديون قبل أنفار كثيرين بالعمل المذكور

وهو وحده يمكنه خلاص ذلك، فيخلص منهم حلقة بدلا عن الدراهم ويدفعها لمسيو دومرق وكريقر. ولزيادة الغرور بالمركانيّة المذكورين استظهروا لهم برصّة (مجموعة) كواغض دعوا أنّها رسوم ديونه المذكورة فاغتّر مسيو دومرق بهذه الأقوال حتى أنه سمحت نفسه أن يزيد جانباً من المال ليسهل له طرق خدمته المذكورة ليتيسّر له الاستعجال بتوجيه الحلقة التي على زعم هؤلاء الراغبين كانت ستملي له مخازنه ولا حاجة لنا أن نقول بأنّه خاب أمله ولم يتّصل بقطار واحد، ومن المعلوم أن مسيو دومرق وكريقر اشتكو مرّة أخرى بمدينهم المذكور وسُجن سجن المدينين لا غير. وهنا وقع حادث يكاد السامع أن يضحك منه لولا أنّه كان في غاية القبح وهو أنّ حسين عند دخوله للسجن أخذ يتشكّى من أنه مظلوم وأنّ هؤلاء النصارى هم سبب ظلمه وبدلاً من أنه يكون مديناً فهو في الحقيقة صاحب حقّ. فقبل حالاً أمير الأمراء السيد محمد البكوش هذه الدعوى ورفع النازلة لنظر محكّمين وأخذ المذكورون مدّة عدة أسابيع في البحث بكواغض حسين وبدفاتر دومرق وكريقر هل يعثروا فيعم على ما يستدلّ به على أنّ المجنى عليه مدين للسارق الذي اختلس له كسبه. ولا يستغرب القاري (القارئ) لما يسمع أنّ هذه الحيلة رجعت بالخزي على من تصوّرها، ولكن المقصود من الموافقة عليها من جهة أمير الأمراء السيّد محمد البكوش إنما كان التطويل في النازلة فحصل على مقصوده بحيث أنّ في مدّة دوام التحكيم كفّ مسيو دومرق من الحرص على الوزارة فيها، ثمّ كان يُرجى أنه يملّ المذكور بالمرّة من كثرة التطويل وتأخير النظر من يوم إلى يوم والتأجيل في الجواب وغير ذلك من أوجه التعطيل. وقد أحسن أمير الأمراء السيد محمد البكوش في إجراء هذه السيرة مع الفرانساويين. ثمّ آل الأمر الأمر أن من كثرة تعبته وقلقه في النازلة جعل مسيو دومرق نازلته بيد أفكاتو لكن خصماؤه هيّؤوا له إذ ذاك خديعة أعظم وأشرّ من الأولين وهو أنّ حسين تظاهر بأنه ندم على ما فعل وأنّه عازم على خلاص ربّ الدين ولم يحتاج للخلاص إلّا لأجر صغير وقدره ثلاث أشهر، وأخوه سالك يضمن فيه ضمان الأداء. ولسوء البحث (الحظّ) التجربات (التجارب) الماضية لم تربيّ مسيو

دوميرق وكريقر فاغترّوا مرّة أخرى بهذه المواعيد المفرحة فكُتِب شهادة بالعدالة في ذلك كلّ تامّة الموجب في 18 جمادى الأولى بواسطة العدل محمد بن فرج الزاي، والمذكور أفرط في التشديد بالكتب المذكور حتى أنه ذكر بالحجّة أوصاف المتعاقدين. ومن المعلوم أن بعد ذلك مدينا هكذا صادق لا ينبغي بالسجن. فسُرح عاجلا لكنه وقع ما كان مظنوننا منه وهو أنّ في ظرف الثلاثة أشهر المذكورة تغيب حسين ولم يُسمع عنه خبر. فلا شكّ أن في هذه المرّة سيتغيّر أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش من هذه السيرة القبيحة والجاني سيلقى من العقاب ما يوازي عظمة فعله لأنّ الكيل وصل إلى حدّه، ولذلك فإنّ مسيو دومرق أسرع للتوجّه للوزارة ليطلب انصافه في هذه المرّة من أولاد الهرقلي، ولكن يا للعجب أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش تأمّل من الحجّة التي كتبها العدل محمد بن فرج الكراي ولم يتحرّك من ذلك وقال لا يتيسّر عمل شيء في هذا المطلب لأنّ الحجّة مزوّرة فاغتاظ مسيو دومرق من ذلك وطلب عقاب أولاد الهرقلي والعدل المزور الذي أغرّ به. فأجابه أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش بأنّ العدل المذكور متغيّب، فقال مسيو دومرق أن العدل المذكور له كسب وهو مسؤول في النازلة فيلزم الاستيلاء على كسبه في معاوضة الضرر الذي وقع بسببه. فلم يفد قوله شيئا وهل يستغرب أحد ذلك لأنّ أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش لم يتحرّك أبدا لشكاية صادرة من فرانسواي. ولكن مسيو دوميرق لم يسكت ونازلة التزوير المذكور وسيرة أمير الأمراء السيد محمد البكّوش فيها أوقعوا حسنا بتونس، وفي أثناء ذلك توقّيت زوجة العدل المذكور وتيسّر لمسيو دومرق بواسطة التأثير الواضع بين السكّان من النازلة من النازلة أن ينال تعريق كسب العدل المشار إليه. وهذا التعريق كأنّه لم يرتضيه أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش الذي لا ندري لأيّ سبب كان يشتهي عدم صدور الحكم بالعدل المذكور. كما لم يشتهي من جهة أخرى خلاص مسيو دومرق وكان ممكّن للشاكي الحصول على ذلك بواسطة إلحاحه في طلب خلاصه من كسب العدل المذكور. فلزم حينئذ التخميم في وجه للنازلة وهذا ما اخترعه فيها أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش وهو أن في

ذات يوم بينما كان حاضرا بالوزارة مسيو دومرق ومعه مترجم قنصلات فرانسا الأوّل فإذا بأمر الأُمراء السيّد محمد البكّوش يُطالب ويتوسّل من مسيو دومرق بأن يترك توجيه طلبه على العدل وبدلا عن ذلك فإنه وعده وعدا قويّا بأنه يسعى في خلاصه في حقّه. ولا بدّ أصلا وفرعا بكلمة متوظّف كبير كالمذكور مُعطاة بمحضر أحد متوظّفي القنصلات هي مما يُعتمد عليه. فكان هذا رأي مسيو دومرق ولذلك فإنه وافق أمير الأُمراء السيّد محمد البكّوش على مطلبه خصوصا وأنّ مقصده إنما كان الخلاص في حقّه. ووعدته أمير الأُمراء السيّد محمد البكّوش بذلك ولا يصدر وعد من إنسان ذي همّة إلّا وتتبعه نتيجته. فشرع أولا أمير الأُمراء المذكور في سجن سالم الذي كان سرّحه سابقا بدعوى أنه لا طلب لمسيو دومرق عليه، ثم بعد ذلك اضطرّ في إتمام حكمه. وبعد أيّام أخرجه من السجن بضمانة بدعوى أنه يتوجّه لتعيين كسب أخيه وللإعانة على الظفر به، فلم يظهر لحسين أثر ولكن وقع وضع اليد على كسبه المشتمل على فلاحه وسعي وسلاح ورُسوم. ولما عُرض تقييد ذلك على أمير الأُمراء السيّد محمد البكّوش قال لمسيو دومرق هذه الأشياء تسوي 18000 ريات في الأقلّ فهي تفي بخلاصك وزيادة ولذلك لم تبقى حاجة بإبقاء سالم مسجوناً. فوقع بيع ما ذكر وفي مدّة عام وأزيد التي دام بها البيع دُفع مرّتين لمسيو دومرق ما تبلغ جملته 2951 ريات، فأين الباقي (؟). وهنا انتهت هذه الحيلة الطويلة المقلقة التي كان مترّيسا (مُشرفا) عليها أمير الأُمراء السيّد محمد البكّوش، وقد وقع الغرور (التغدير به) بمسيو دومرق لكنه لازال يؤمل وجود من ينصفه في حقّه.

خلاصة التّأزلة: إنّ دين مسيو دومرق وكريقر بلغ الآن قدره 25607 ريات أصلا ومصرفا بمقتضى دفاترهم وللمذكورين حقّ بأن يُطالبوا بالمال المذكور أولاد الهرقلي وعامل زغوان وخلفاواته وخصوصا أمير الأُمراء السيّد محمد البكّوش. فأما من أولاد الهرقلي فإنهم اختلسوا مال المركانتيّة المذكورين ولا يوجد شكّ في جنائيتهم وفي الضرر الذي وقع بفعلهم للمركانتيّة المذكورين، ولا يوجد شكّ في جنائيتهم وفي الضرر الذي وقع بفعلهم للمركانتيّة

المذكورين. وسبب عدم نيل الحكم لهم لا يقوم حجة في إبطال الحق الطبيعي الذي يقتضي أن كل من تسبب بغير لغيره مجبور إلى إصلاحه. وأما من خصوص مطالبة القايد سي محمد بن مصطفى بن سلطان والخليفة سي حمّودة فضيل وسي الطيب بن يوسف فإنه ينتج من جملة الوقائع التي حكيناها آنفا ترتيب مسؤولية عليهم كمسؤولية أولاد الهرقلي. لأنّ الأمر العليّ الصادر في تسويغ عقدة بيع الحلفة يقتضي أن الولايات (ة) المذكورين يجب عليهم ردّ الباي والحرص في خلاص المركاتية المذكورين في ما لهم الذي سبّوه للعروش التي لنظر الولايات (ة) المذكورين. وقد رأينا أنهم لم يكتثروا لذلك ولا للشكاية التي صدرت لهم في بادي الأمر من الطالبين المذكورين فتسببوا بضياح الحق بواسطة اهمالهم وتغافلهم، والإهمال يُرتّب على مرتكبه عهدة كعهدة الأمر الأصلي. وهذه قاعدة مسلمة، ولا نشكّ بأنّ الدولة التونسية تجرّيها لأنّها من باب الإنصاف. وأما من خصوص أمير الأمراء السيد محمد البكّوش فإنّ مسؤوليته في النازلة أكبر وأقوى من مسؤولية غيره. فليتذكّر القاري (القارئ) أنّ في أول الأمر لم يفعل المذكور شيئا لخلاص الطالبين من أولاد الهرقلي سواء أنه سجن حسين مدّة كما يتذكّر أيضا كيف لم يبالي في واقعة تزوير العدل محمد بن فرج الزاي وكيف سعى في عدم إجراء الحكم عليه. ولكن الأمر الأعظم في هذا كلّ الذي يجعل عليه كلّ مسؤولية هو سعيه لدى مسيو دومرق في عدم مطالبة العدل ووعد له في مقابلة ذلك خصاله بالتمام أصلا وفرعا. وبموجب وعده المذكور رتب على الدين على نفسه وأقام نفسه مقام أولاد الهرقلي وذلك يُعدّ من باب تجريد الدين باسم انسان آخر. ولولا كلمة أمير الأمراء السيّد محمد البكّوش لما سلّم مسيو دومرق في تعريق كسب العدل المزور الهارب. فصار بموجب ذلك مطلوبا بنفسه ومدين للطالبين المذكورين. ولذلك فإننا نطلب خلاص المال المذكور من أولاد العرقلي ومن أمير الأمراء السيد محمد البكّوش لأنهم المدينون قبل مسيو دومرق وكريقر، كما نطلب القايد بن سلطان وخلفاواته لترتب المسؤولية عليهم. والمرغوب من فضل جنابكم الاعتناء بالحالة السيئة التي صار عليها الطالبون المذكورون بواسطة سوء فعل الوزارة

الخارجية في النازلة"، "عند الشروع في الخدمة بعد العيد تُعرض هذه النازلة في يوم مخصوص مع حضور المدعي والمدعى عليه"¹⁶.

الهوامش:

¹ محمد البشير رزاق، "أنماط الإنتاج والتنافس الإنجليزي/الفرنسي وثورة علي بن غداهم (1864)، مجلة ليكسوس، المغرب، العدد 34، أوت 2022، صص. 30-53.

² محمد البشير رزاق، التنافس الدولي وثورة علي بن غداهم: الصراع الفرنسي/الإنجليزي، الدستور والقطن (1855-1865)، دار كلمات للنشر والتوزيع، مصر، 2022.

³ Gilles Bertrand, Jean-Yves Frétygné, Alessandro Giaccone, « Napoléon III et l'Italie (1850-1861) », in : *La France et l'Italie*, Armand Colin, Paris, 2016, pp. 197- 225

⁴ Yves Santamaria, Brigitte Waché, « Le « principe des nationalités » à l'heure de l'effondrement de l'ordre de Vienne », in : *Du printemps des peuples à la Société des Nations*, La Découverte, Paris, (1996), pp. 68- 92

⁵ Jean-Claude Lescure, « Un territoire national (1848-1870) », in : *L'Europe des nationalismes aux nations*, Éditions Sedes, Paris, 1996, pp. 11- 69

⁶ Massimo De Leonardis, « France et Italie : les relations parfois troublées entre les sœurs latines », in : *L'action extérieure de la France*, Presses Universitaires de France, Paris, 2020, pp. 151- 168,

⁷ محمد البشير رزاق، "جدل الإصلاحات في الإيالة التونسية قبيل ثورة 1864 من خلال وثيقة غير منشورة"، مجلة المناهل، المغرب، العدد 104، جانفي/فيفري/مارس 2022، صص. 313-337؛ محمد البشير رزاق، "الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من منظور وثيقة غير منشورة: نازلة عهد الأمان (1861)، هسبريس- تمودا، جامعة محمد الخامس بالرباط: كلية الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 56 (1)، 2021، صص. 393-426.

⁸ محمد البشير رزاق، السيرة الوثائقية للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855-1881)، دار المسيرة، تونس، 2022.

⁹ BAIR Houda, *Cartographie et représentations de l'espace en Tunisie au 19^e siècle*, Bordeaux, PUB, 2016

¹⁰ نسترجع هنا تمثّل الأوروبيين خلال القرن 19 لطبيعة المجتمعات العربية باعتبارها مجتمعات انقسامية قائمة بداهة على العداوة. أنظر: عبد الله حمودي، "الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية: خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل"، عمران، العدد 19، شتاء 2017، صص. 11-56.

¹¹ مثّلت هذه النقطة مصدر صراع بين الإيالة التونسية وعدد من الدولة الأوروبية وأهمها فرنسا وانجلترا قبل ثورة 1864 وبعدها. أنظر: محمد البشير رزاق، السيرة الوثائقية للصراع الإمبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية (1855-1881)، دار المسيرة، تونس، 2022.

¹² Xavier Boniface, « De la guerre franco-allemande à la Commune 1870-1871 », in : *Histoire militaire de la France*, Perrin, Paris, 2018, pp. 21- 56

¹³ Nicolas Bourguinat, Gilles Vogt, *La guerre franco-allemande de 1870: Une histoire globale*, Flammarion, Paris, 2020

¹⁴ محمد البشير رزاق، "الاحتجاج الحضري في مدينة تونس من منظور وثيقة غير منشورة: نازلة عهد الأمان (1861)، هسبريس- تمودا، جامعة محمد الخامس بالرباط: كلية الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 56 (1)، 2021، صص. 393-426.

¹⁵ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 55، الملف: 602، الملف الفرعي: 32، الوثيقة عدد: 76367

¹⁶ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق: 55، الملف: 602، الملف الفرعي: 32، وثيقة عدد 76315